منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
ORGANIZATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES (OAPEC)

THE OXFORD INSTITUTE FOR ENERGY STUDIES
A RECOGNIZED INDEPENDENT CENTRE OF THE UNIVERSITY OF OXFORD

UNIVERSITY OF OXFORD

التأثيرات المحلية والعالمية لهجمات أوكرانيا على البنية التحتية النفطية الروسية

The Domestic and Giobal Impact ofUkraine's Attacks on Russian Oil Infrastructure

ترجمة وتلخيص : عبد الفتاح دندي، مدير الإدارة الاقتصادية والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

❑ مقدمة

يتناول التقرير التأثيرات المتطورة لحملة الطائرات المسيّرة الأوكرانية ضد البنية التحتية النفطية الروسية، ويؤكد أن هذه الهجمات أصبحت من أكثر التطورات تأثيراً على قطاع الطاقة الروسي منذ اندلاع الحرب عام 2022. ويخلص التقرير إلى أن الضربات الأوكرانية لم تعد مجرد أعمال رمزية تستهدف تعطيل الإيرادات الروسية، بل تحولت إلى استراتيجية منهجية تؤثر بصورة ملموسة في صناعة التكرير الروسية، وتتسبب في نقص الوقود داخل السوق المحلية، وتغيّر في هيكل الصادرات الروسية، وتقيّد إنتاج النفط، وتزيد الضغوط على أسواق المنتجات النفطية العالمية.

❑ تطور الاستراتيجية الأوكرانية

وفقاً للتقرير، ركزت أوكرانيا في البداية على استهداف مرافق النقل والخدمات اللوجستية، مثل الموانئ ومنشآت التخزين ومحطات الضخ وخطوط الأنابيب، عقب الغزو الروسي عام 2022. وكان الهدف الرئيسي من هذه الهجمات تقليص إيرادات الكرملين عبر تعطيل صادرات الطاقة. وظلت وتيرة الهجمات محدودة نسبياً خلال السنوات الأولى من النزاع. إلا أنه ابتداءً من عام 2024، وتسارعاً خلال عامي 2025 و2026، انتقلت أوكرانيا إلى حملة أكثر تطوراً تركز على استهداف المصافي والأصول الحيوية في قطاع التكرير والأنشطة اللاحقة له. ويبرز التقرير ثلاثة تطورات رئيسية في النهج الأوكراني، وهي:

1. زيادة وتيرة الهجمات وشدتها

بين شهري أغسطس وديسمبر 2025 وحدهما، استهدفت أكثر من 50 هجمة ناجحة مصافي روسية، إضافة إلى نحو 30 هجمة أخرى طالت بنية تحتية للنفط والغاز. وبحلول يونيو 2026، بلغت الهجمات مستوى غير مسبوق، حيث أفادت التقارير بأن أحد مرافق الطاقة الروسية كان يتعرض لهجوم بصورة شبه يومية.

2. توسيع النطاق العملياتي

شهدت تقنيات الطائرات المسيّرة الأوكرانية تطوراً ملحوظاً، إذ ارتفع مداها التشغيلي من نحو 600 كيلومتر في بداية الحرب إلى ما يقارب 1,750 كيلومتراً بحلول عام 2026، مما وسّع بشكل كبير عدد المصافي ومرافق التصدير الروسية المعرضة للاستهداف.

3. تطور أساليب الاستهداف

بدلاً من التركيز فقط على وحدات التكرير الأساسية التي يمكن إصلاحها سريعاً، أصبحت القوات الأوكرانية تستهدف بصورة متزايدة الوحدات الثانوية والثالثية المعقدة، مثل وحدات التكسير الهيدروجيني

المقال صدر في الموقع الإلكتروني لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة وقد تم ترجمته إلى اللغة العربية بإذن من المعهد

(Hydrocrackers)، والمعالجة الهيدروجينية(Hydrotreaters) ، والإصلاح التحفيزي .(Reformers) وتُعد هذه الوحدات ضرورية لإنتاج المنتجات النفطية عالية القيمة مثل البنزين والديزل ووقود الطائرات. ونظراً لاعتماد كثير من قطع الغيار اللازمة لهذه الوحدات على الاستيراد وصعوبة الحصول عليها في ظل العقوبات الدولية، فقد أصبحت فترات الإصلاح أطول بصورة ملحوظة.

❑ التأثير على طاقة التكرير الروسية

يشير التقرير إلى أن البنية التحتية للتكرير كانت الضحية الرئيسية لهذه الحملة. فبحلول منتصف عام 2026، أصابت الطائرات المسيّرة الأوكرانية 24 مصفاة من أصل 34 مصفاة روسية، وهو ما يمثل نحو 81% من إجمالي الطاقة التكريرية للبلاد. وفي بعض الفترات، قُدّر أن نحو ثلث طاقة التكرير الروسية كان خارج الخدمة في الوقت نفسه.

وشملت الهجمات مصافي تابعة لكبرى شركات الطاقة الروسية مثل "روسنفت" و"غازبروم نفط" و"لوك أويل" و"تات نفط" و"سورغوت نفط غاز" وغيرها. ويعكس الانتشار الجغرافي الواسع للهجمات قدرة أوكرانيا المتنامية على الوصول إلى منشآت طاقة استراتيجية تقع بعيداً عن خطوط المواجهة.

ونتيجة لذلك، تراجعت معدلات تشغيل المصافي بشكل حاد. فبعد أن تراوحت معدلات التكرير الروسية خلال السنوات الماضية بين 4.4 و5.2 مليون برميل يومياً، انخفضت من نحو 4.6 مليون برميل يومياً في مارس 2026 إلى 3.7 مليون برميل يومياً فقط في يونيو 2026، وهو أدنى مستوى يُسجل منذ أكثر من عقدين.

❑ تراجع إنتاج المنتجات النفطية

انعكس انخفاض معدلات تشغيل المصافي مباشرة على إنتاج المنتجات النفطية. فقد هبط إجمالي إنتاج المنتجات النفطية المكررة إلى نحو 3.8 مليون برميل يومياً في يونيو 2026، مقارنة بمتوسط يقارب حوالي 5.2 مليون برميل يومياً قبل الحرب، وحوالي 4.7 مليون برميل يومياً خلال عام 2025. ويشير التقرير إلى تراجعات حادة في عدد من المنتجات الرئيسية، وهي كالتالي:

- انخفاض إنتاج البنزين بنسبة 24% على أساس سنوي.
- تراجع إنتاج وقود الطائرات بنسبة 23%.
- انخفاض إنتاج الديزل بنسبة 20%.

وتكتسب هذه التراجعات أهمية خاصة نظراً لضيق التوازن بين العرض والطلب المحليين للبنزين ووقود الطائرات في روسيا، ما يجعل أي اضطراب في الإنتاج ينعكس مباشرة على المستهلكين والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

❑ أزمة الوقود المحلية

يعد توليد أزمة وقود داخلية متنامية في روسيا أحد أهم استنتاجات التقرير. فعلى الرغم من أن السلطات الروسية غالباً ما عزت نقص الوقود إلى عمليات شراء بدافع الذعر أو أعمال صيانة مؤقتة، فإن الأدلة تشير إلى أن الهجمات على البنية التحتية للطاقة تمثل سبباً رئيسياً لهذه الأزمة.

وقد أقر مسؤولون روس كبار، من بينهم نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك والرئيس التنفيذي لشركة "روسنفت" إيغور سيتشين، بوجود صعوبات تشغيلية مرتبطة بتوقف المصافي والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية.

وتتضح آثار الأزمة في مختلف أنحاء البلاد، إذ يشير التقرير إلى أن 56 منطقة من أصل 89 منطقة روسية شهدت شكلاً من أشكال نقص الوقود. كما فرضت 18 منطقة قيوداً على بيع الوقود، في حين شهدت مناطق عديدة طوابير طويلة أمام محطات الوقود وارتفاعاً في الأسعار.

وشملت إجراءات تقنين الوقود فرض حدود تتراوح بين 20 و100 لتر لكل مركبة. وعلى الرغم من استمرار تنظيم أسعار الوقود بالتجزئة، ارتفعت الأسعار بالجملة بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة الأعباء على المستهلكين. وتبدو الأزمة أكثر حدة في شبه جزيرة القرم وجنوب روسيا وأجزاء من منطقة القوقاز.

❑ التأثير على الصادرات

أجبرت الهجمات روسيا على إعطاء الأولوية لتلبية الطلب المحلي على الوقود على حساب الصادرات. وللحفاظ على استقرار السوق الداخلية، مددت الحكومة الروسية حظر تصدير البنزين ووقود الطائرات، وأعلنت لاحقاً فرض قيود على صادرات الديزل أيضاً، وهو تحول مهم بالنسبة لدولة كانت تاريخياً من كبار مصدري الديزل والمنتجات النفطية.

وقد تراجعت صادرات المنتجات النفطية الروسية بصورة حادة، حيث انخفضت صادرات الديزل في يونيو 2026 بنحو 63% مقارنة ببداية العام، بينما هبط إجمالي صادرات المنتجات النفطية المكررة إلى أقل من مليوني برميل يومياً للمرة الأولى منذ عقود.

كما شهدت موانئ التصدير الرئيسية، مثل بريمورسك ونوفوروسيسك وغيرها، انخفاضات كبيرة في أحجام الشحن. ويشير التقرير إلى أن روسيا بحثت حتى إمكانية استيراد وقود السيارات من مصادر خارجية، بما في ذلك شحنات مرتبطة بمصفاة فادينار في الهند، وهو ما يعكس حجم الضغوط التي تواجهها الإمدادات المحلية.

❑ التأثير على إنتاج النفط

في حين تراجعت صادرات المنتجات المكررة، ارتفعت صادرات النفط الخام في البداية نتيجة إعادة توجيه الخام الذي تعذر تكريره محلياً إلى الأسواق العالمية. وبين يناير ويونيو 2026، انخفضت صادرات المنتجات النفطية بنحو 700 ألف برميل يومياً، بينما ارتفعت صادرات النفط الخام بنحو 900 ألف برميل يومياً.

غير أن التقرير يرى أن هذا التكيف يقترب من حدوده القصوى، إذ توسعت الهجمات الأوكرانية لتشمل محطات التصدير ومستودعات التخزين ومحطات الضخ والبنية التحتية لنقل النفط. كما تعرضت منشآت عديدة على سواحل بحر البلطيق والبحر الأسود للاستهداف، مما زاد المخاطر التي تهدد تدفقات صادرات النفط الخام.

وقد انخفض الإنتاج الروسي من النفط الخام بالفعل إلى ما دون الحصة المقررة له ضمن اتفاق "أوبك+". ففي مايو 2026، بلغ الإنتاج نحو 9 ملايين برميل يومياً مقارنة بحصة تقارب 9.7 ملايين برميل يومياً. ورغم أن ارتفاع أسعار النفط ساعد جزئياً في تعويض خسائر الإيرادات، فإن التقرير يحذر من أن أي تراجع مستقبلي في الإنتاج والأسعار معاً قد يفرض ضغوطاً كبيرة على المالية العامة الروسية.

❑ التداعيات على أسواق النفط العالمية

يؤكد التقرير أن تأثير الهجمات يتجاوز مجرد أحجام الإنتاج الروسي. فالتأثير الأهم يتمثل في تغيير تركيبة الصادرات الروسية، إذ أدى انخفاض توافر البنزين والديزل ووقود الطائرات إلى تشديد أوضاع أسواق المنتجات النفطية العالمية، حتى في ظل استمرار تدفقات النفط الخام بصورة أكثر مرونة.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لأن النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة لا يمكن استبدال أحدهما بالآخر بشكل مباشر. فزيادة صادرات النفط الخام الروسية لا تعوض على الفور نقص المنتجات المكررة. وبناءً على ذلك، اضطرت الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على المنتجات النفطية الروسية، ومن بينها تركيا والبرازيل وعدد من دول شمال وغرب أفريقيا، إلى التنافس على مصادر بديلة للإمدادات.

ويرى التقرير أن هذه التطورات تدعم هوامش أرباح التكرير عالمياً وتزيد المنافسة على شحنات المنتجات النفطية المتاحة، لا سيما في ظل استمرار اضطرابات الإمدادات المرتبطة بمضيق هرمز والتحديات التي تواجه الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط.

❑ الخلاصة

يخلص التقرير إلى أن حملة الطائرات المسيّرة الأوكرانية تحولت إلى استراتيجية فعالة للغاية تمارس ضغوطاً متزايدة على قطاع الطاقة الروسي. فقد أدت الهجمات إلى إلحاق أضرار كبيرة بقدرات التكرير، وخفض إنتاج المنتجات النفطية الرئيسية، والمساهمة في حدوث نقص الوقود محلياً، وتقليص الصادرات، وزيادة المخاطر التي تهدد إنتاج النفط مستقبلاً.